IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/1220
26 حزيران/يونيه 2024

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

بيان مشترك صادر عن عدة دول أعضاء بشأن البند الفرعي 6(هـ) من جدول الأعمال بعنوان "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية"

1- في 5 حزيران/يونيه 2024، خلال الجلســـة 1722 لمجلس المحافظين، طلب الممثل المقيم للجمهورية العربية السـورية، بالنيابة عن عدة دول أعضــاء، أن يُنشَـر البيان المشـترك المرفق طيّه، الصــادر عن عدة دول أعضاء، كنشرة إعلامية (INFCIRC).

2- وحسبما هو مطلوب، يُعمَّم طيّه البيان المذكور لتطَّلع عليه جميع الدول الأعضاء.

بيان مشترك صادر عن
الاتحاد الروسي، وبيلاروس، وجمهورية الصين الشعبية، والجمهورية العربية السورية،
وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية زمبابوي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية نيكاراغوا ،
بشأن البند الفرعي 6(هـ) من جدول الأعمال:"اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية"

(فيينا، 5 حزيران/يونيه 2024)

سيدي الرئيس،

اسمحوا لي بأن أدلي بالبيان المشترك بالنيابة عن الاتحاد الروسي، وبيلاروس، وجمهورية الصين الشعبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية زمبابوي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية نيكاراغوا.

نود أن نعرب عن تعازينا الحارة لإيران في وفاة الرئيس إبراهيم رئيسي ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان في حادث تحطم المروحية المأساوي الذي وقع يوم 20 أيار/مايو، وأن نعرب عن تعاطفنا الشديد مع الحكومة الإيرانية والشعب الإيراني.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لإبداء آرائنا بشأن مشروع القرار المعنون "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع جمهورية إيران الإسلامية"، الذي قدَّمته فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة.

إن تقديم قرار ضد بلد خرج حديثاً من فترة الحداد الرسمي الذي أُعلِن عقب وفاة رئيسه ووزير خارجيته في حادث مأساوي يتجاوز المعايير المعقولة للممارسة واللياقة الدبلوماسيتين. ومن الواضح أن التسبب بمواجهة سياسية في هذا الظرف الخاص والحساس لا يوجِد بيئة مؤاتية للجهود الدولية الرامية إلى معالجة المسألة النووية الإيرانية.

ونذكِّر بالتزام إيران البعيد الأمد بعدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها دولة طرفاً في معاهدة عدم الانتشار. ونرحِّب باستمرار تفاعل إيران مع الوكالة بشأن المسائل العالقة المتصلة بالضمانات، ونقدِّر للغاية زيارة المدير العام غروسي إلى إيران خلال الشهر الفائت، وكذلك الزخم الإيجابي نحو المزيد من الحوارات والتعاون. وأثناء زيارة المدير العام الحديثة إلى إيران خلال الشهر الفائت، اتفق الجانبان على مواصلة التواصل بشأن الاستمرار في تنفيذ البيان المشترك الصادر في آذار/مارس 2023، وسيناقشان قريباً مسألة تعزيز التعاون. وفي وقت كهذا، لن يؤدي تصميم ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة على المضي قدماً في تقديم مشروع القرار سوى إلى نتائج عكسية.

واستخدم المشاركون في صياغة مشروع القرار كل ذريعة ممكنة ضد إيران في محاولة للدخول في تفاصيل أمور يُفترض أن تتم تسويتها من خلال التعاون المتبادل الاعتيادي بين أمانة الوكالة وإيران. ويرمي مشروع القرار هذا إلى استغلال انقطاع مؤقت في التعاون بين إيران والوكالة، في تجاهل للتفاعلات التي حصلت حديثاً بين المدير العام والسلطات الإيرانية. وفضلاً عن ذلك، يرسي مشروع القرار المذكور سابقة سيئة جداً لنظام ضمانات الوكالة.

ونود التشـــديد على أن الأولوية الراهنة للمجلس هي تشـــجيع الوكالة وإيران ودعمهما بشـــدة في تفاعلهما وإعادة المسألة النووية الإيرانية إلى المسار الصحيح من خلال حوار وتعاون بنَّاءين. وأثبتت الوقائع مراراً وتكراراً أن المواجهة والضغوط ليست مؤاتية لتسوية أوجه الاختلاف. بل على العكس، يمكن أن تتسبب بتدهور التعاون بين الوكالة وإيران وأن تزيد المسألة تعقيداً.

ويرسِل النهج غير البنَّاء والقائم على المواجهة الذي اختاره المشاركون في صياغة القرار إشارة واضحة إلى المجتمع الدولي بأن التمتع بالأغلبية البسيطة يكفي لفرض الأمور وإساءة استخدام عملية صنع القرار في مجلس المحافظين. وسيكون مشروع القرار هذا، في حال اعتماده، خطأ وسوء تقدير آخرين وسيؤدي إلى مواجهة لا محالة.

ونحث الأطراف المعنية على التخلي عن تحرُّكها السياسي وعلى النظر بعناية في مستقبل المسألة النووية الإيرانية بطريقة عقلانية ومسؤولة. وتتطلب تسوية المسألة النووية الإيرانية تزويد كل من الأمانة وإيران بالوقت والحيز اللازمين لبذل المزيد من الجهود البناءة، بما يوجِد جواً إيجابياً مؤاتياً للحوار السياسي والتعاون الجوهري. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الاضطلاع بدور بنَّاء وإلى مقاومة أي محاولة لتسييس المسائل المتصلة بالضمانات. وينبغي أن نؤيّد التعاون، لا المواجهة. وندعو الدول الأعضاء في هذا الصدد إلى عدم تأييد القرار هذا.

ويُرجى نشر هذا البيان كنشرة إعلامية (INFCIRC).

شكراً لكم، سيدي الرئيس.